



الإتحاد العام لتقاولات المغرب  
الجمعية المغربية لـ ICPC  
Confédération Générale des Entreprises du Maroc

ICPC  
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة  
Instance Centrale de Prévention de la Corruption



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة  
المكلفة بالشؤون العامة والمحكمة



شعوب متمكنة  
أمم صاعدة

# ورشة عمل إقليمية النزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية

الدار البيضاء، المملكة المغربية  
24-25 شتنبر 2013

كلمة المساعد الأول لوزير العدل في جمهورية مصر العربية

**السيد عزت خميس**

## بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي السيد عبد السلام أبو درار رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومكافحة الفساد،
- حضرات السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في ورشة العمل الإقليمية الخاصة ( بالنزاهة في العلاقة بين القطاعين الخاص والعام في البلدان العربية)،
- حضرات السيدات والسادة الحضور الكرام.

يسعدني في مستهل حديثي أن اعبر عن بالغ امتناني أن أكون على ارض المملكة المغربية، مستظلا بسمائها، ومتواجدا على أرضها، وفي ضيافة نخبة من المعنيين بمكافحة الفساد في وطننا العربي، لتداول سويا موضعا بات هو الأهم سواء على مستوى العالم أو على المستوى الإقليمي، إلا وهو مكافحة الفساد.

كما أود أن انقل لكم خالص تقدير معالي المستشار الجليل عادل عبد الحميد وزير العدل رئيس اللجنة الوطنية المصرية لمكافحة الفساد، و اصدق أمنياته لكم بالتوفيق في اجتماعكم هذا.

كما إنني أتوجه بخالص التقدير والشكر للأخ الكريم عبد السلام أبو درار رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومكافحة الفساد، على دعوة سيادته الكريمة لنا للمشاركة في ورشتكم الناجحة بإذن الله، كما إنني أتوجه بالشكر والتقدير إلي المشروع الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومديره الأخ العزيز أركان السبلاني الذي لا يألو جهدا في سبيل دعم الجهود العربية المعنية بمكافحة الفساد، داعيا المولى عز وجل أن يكمل أعمالكم في تلك الورشة بالنجاح والتوفيق، وأن يحقق الأهداف المنشودة منه في مجال مكافحة الفساد.

## حضرات السيدات والسادة الحضور الكرام

إن مصر الآن، وبعد ثورتين كان الدافع والمحرك الأساسي لهما هو المطالبة بمحاربة الفساد. خطت خطوات جادة وهامة للقضاء على الفساد ومحاربه. فالفساد هو نتيجة طبيعية لقصور في أداء مؤسسات إدارة الحكم في المجالين العام والخاص، وهو يضعف الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية، وتعزيز التنمية البشرية. لذا قامت الحكومة المصرية بجهود فاعلة في مجال محاربة الفساد من خلال اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد وهي اللجنة المعنية بالتنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد المصرية، فضلا عن إنها صاحبة الاختصاص الأوحد في مصر في مجال وضع وتنفيذ خطط الوقاية من الفساد ووضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومنعه. وفي هذا الإطار كانت جهود اللجنة علي ثلاث محاور رئيسية:

### المحور التشريعي

حيث قامت اللجنة التشريعية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد باعداد عدد من مشروعات القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد وهي:.

1. قانون حرية المعلومات، وهو القانون الذي نعول عليه كثيرا في تنفيذ توصياتكم التي صدرت عن الدورتين السابقتين في تونس والكويت، من أهمية توافر المعلومات بشفافية، على نحو يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، ويعزز النزاهة في العلاقة بين القطاعين الخاص والعام.
2. قانون حماية الشهود،
3. قانون منع تضارب المصالح،
4. قانون تأثيم رشوة الموظف الدولي،

5. قانون تأثيم العدوان على أموال الشركات المساهمة،
6. تعديل قانون الجهاز المركزي للمحاسبات،
7. دراسة تعديل قانون المناقصات والمزايدات، وهو القانون اللصيق الصلة بورشتنا كونه يمثل أهم الدعائم التشريعية لتعزيز الشفافية والنزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص،
8. دراسة عدد من تعديلات القوانين الخاصة بالاستثمار، وقانون الشركات، وذلك بالتعاون مع وزارة الاستثمار المصرية، مثل تعديل قانون الإفلاس و وضع تنظيم قانوني للوساطة القضائية، وتعديل قانون المحاسبة التجارية، على نحو يلزم كافة الشركات بالالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية في ميزانيتها، على نحو يدعم بصورة غير مباشرة جهود مكافحة الفساد.

### المحور التنظيمي والهيكل

حيث تم إصدار عدد من القرارات التي من شأنها تدعيم آليات مكافحة الفساد تمثلت في الآتي:

1. منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجهاز المركزي للمحاسبات،
2. البدء في ميكنة إجراءات رفع الدعوى وإجراءات الاستعلام عنها بطريقة مميكنة وآلية، وهو الأمر الذي سوف يترتب عنه الحد من الفساد الإداري في منظومة التقاضي من خلال الحد من تعامل الجهاز الإداري مع المتقاضي، سواء كان فرد أو ممثل للقطاع الخاص،
3. ميكنة مكاتب الشهر العقاري على نحو يمنع التلاعب في البيانات المسجلة بالمأموريات ويحد من أية مظاهر فساد في ذلك القطاع الخدمي،

### المحور التثقيفي والتوعوي

حيث تم إعداد العديد من الدورات التدريبية و ورش العمل سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص لنشر ثقافة مكافحة الفساد، وبيان آثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد.

### حضرات السيدات و السادة الحضور الكرام

في النهاية أود أن أؤكد على اننا نتطلع باهتمام كبير، لهذه الورشة الهامة، آمليين أن يثمر عن ما فيه استفادة لمنظومتنا العربية في مجال مكافحة الفساد، وتحقيق ما نتطلع إليه من تفعيل نظم ذاتية تعمل على محاربة الفساد ومنعه في القطاعين العام والخاص.

و الله الموفق ،،،

\*\*\*